

## واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر: الأسباب والتحديات

أفريدة شلوف  
قسم علم الاجتماع - جامعة قسنطينة 2

### الملخص:

تعتبر البطالة والتشغيل مؤشرين هامين، فالتشغيل يعد من المقومات الرئيسية للتنمية المستدامة في مختلف مفاهيمها الاجتماعية والبشرية والاقتصادية، وهو عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج، كما أنه المدخل الرئيسي لمكافحة البطالة وضمان الاندماج وتحقيق السلام الاجتماعي، ومن هذا المنطلق فإن نجاح أي إستراتيجية أو خطة تنموية يتوقف إلى حد بعيد على مدى اهتمامها بأوضاع القوى العاملة وإيجاد المناصب المستقرة لها. ولأن الجزائر تعاني كغيرها من سائر دول العالم من البطالة، لكنها بنسبة يعتبرها كثير من الباحثين غير مبررة، نتيجة الجهود المختلفة التي تبذلها الدولة أولاً، وثانياً أنها دولة تتوفر على كل الإمكانيات -المادية والبشرية- منها خاصة، التي تمكنها من اعتماد برامج ناجحة للتقليص من هذه الظاهرة. وبالرغم من توفر بعض الإحصائيات إلا أنها تبقى غير كافية، لتعبر بصورة صادقة عن واقع سوق الشغل في الجزائر، فالإحصائيات أظهرت أن نسبة البطالة في الجزائر بدأت في الانخفاض منذ نهاية التسعينات لتستقر في حدود 9,9% في أبريل من سنة 2016 وهي نسبة توحى أن هناك تحسناً في الوضع الاقتصادي، إنعكس على جانب التشغيل، خاصة من خلال اعتماد الدولة الكثير من البرامج التي ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيض النسبة، ولو أن البعض يشير إلى أن هذه البرامج غير مدروسة بشكل علمي كافي، وتؤثر على نسب البطالة بشكل مؤقت فقط. لهذا نحاول من خلال هذه المقالة أن نحدد أهم أسباب تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر والتطرق إلى أهم الإجراءات الجديدة المتخذة من طرف الدولة لتقليل من حدة هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: البطالة - التشغيل - الأسباب - التحديات.

### Résumé :

Le chômage et le recrutement sont considérés comme deux indicateurs primordiaux ou le recrutement est l'un des principaux constituants pour un développement durable par rapport à plusieurs concepts sociaux-humanitaires et économiques, il est également considéré comme un élément majeur parmi les constituants de la production.

La réussite de n importe quelle stratégie ou plan d'évolution se base surtout sur l'importance qu'elle donne à la situation de la main d'œuvre et de lui fournir des postes stables.

L'Algérie souffre du chômage comme d'autres pays du monde, mais par un pourcentage non justifié, et cela grâce aux différents efforts fournis par l'état.

L'Algérie est un pays qui a toutes les possibilités et les potentiels financiers et humains qui peuvent l'aider à établir des programmes efficaces pour faire diminuer le chômage.

Malgré la disponibilité de certaines statistiques, cela restera toujours insuffisant, pour refléter l'image et la réalité du marché du travail. En Algérie les statistiques ont montré que le pourcentage du chômage a commencé à diminuer depuis la fin des années quatre-vingt dix pour se stabiliser vers 9,9% en avril 2016 ; ce qui reflète un progrès notable de la situation économique.

Ce dernier impacte positivement le fonctionnement, surtout lorsque l'état a adopté plusieurs programmes qui ont participé parfaitement à minimiser le pourcentage du chômage, de même que certains programmes qui ont été appliqués indiquent qu'ils n'étaient pas suffisamment étudiés d'une manière correcte et scientifique, et cela peut influencer sur le pourcentage du chômage pour une t période uniquement.

**Les mots clés :** chômage –recrutement – raisons – défis.

### مقدمة:

يعتبر الشغل أداة للتواصل بين الشعوب، و لتطوير المواهب و القدرات الذهنية، كما يعد مورد رزق للإنسانية جمعاء، لهذا نجد له مكانة في علم الاجتماع و الاقتصاد و الإدارة و السياسة.

و لأن الجزائر من بين الدول التي تسعى للتنمية في جميع المجالات لمواكبة الركب الحضاري العالمي، عملت على القيام بإصلاحات في مختلف الميادين أهمها القطاع الاقتصادي كونه قطاع حيوي و حساس و قد ركزت في سياساتها الإصلاحية على عالم الشغل، حيث تجلى ذلك في مخططات التنمية التي أخذت على عاتقها فتح فرص الشغل لكل المواطنين القادرين و الراغبين فيه، و ذلك من أجل تحقيق تنمية اجتماعية توحى بتنمية إيجابية في البلاد.

من هذا المنظور كان على الجزائر أن تضع إستراتيجية للتشغيل تكون في مقدمة أهدافها خلق فرص عمل على أن يتم ذلك في إطار الخطط الاقتصادية و الاجتماعية و من خلال الأهداف الاستثمارية و الإنتاجية، وهذا يتطلب تحقيق التطور النوعي للقوى العاملة و رفع كفاءتها و مهارتها بما ينسجم مع مستلزمات تحقيق التنمية الشاملة و رفع إمكانيات التأهيل و التدريب و توسع قاعدتها بحيث تشمل مختلف أصناف المهن و مستويات المهارة و الاختصاص، وتحقيق التوازن في سوق الشغل بين عرض القوى العاملة و الطلب عليها بهدف التوصل إلى الاستخدام الأمثل لقوة العمل، وهذا ما يعتبر من التحديات الرئيسية والرهنات الاجتماعية التي ينبغي اخدها بعين الاعتبار، ومتغيرا جوهريا في التخطيط لمستقبل التنمية الشاملة .

و بما أن الجزائر بلد ينتمي إلى الدول النامية التي عملت منذ الاستقلال على النهوض بالمجتمع و محو آثار التخلف الذي ورثته عن الاستعمار، فقد قامت الدولة الجزائرية بعدة اجتهادات فيما يخص التشغيل، كانت بدايتها بالتسيير الذاتي لتلبيها مرحلة المخططات التنموية التي ركزت على البعد الاجتماعي والحرص على اكتساب المعارف العلمية الضرورية لبناء قاعدة قوية تركز على الصناعات الثقيلة، حيث أن سياسة التشغيل في هذه المرحلة اعتمدت على خلق مناصب شغل تكون موجهة لكل الجزائريين القادرين على العمل، ومن جهة أخرى تغطية حاجات الاقتصاد الوطني من الخبرات والكفاءات اللازمة وقد كانت هذه المرحلة نتيجة لسياسة النظام الاشتراكي المنتهج آنذاك، أما فترة الثمانينات فقد كانت فيها مداخيل البترول المورد الرئيسي لعمليات الاستثمار، لترتبط مناصب الشغل بمدى صعود وانهبان الأسعار، ليكون ذلك سببا في ارتفاع نسبة البطالة و شح مناصب الشغل التي كانت وراء بروز ظواهر اجتماعية سلبية في مجتمعنا.

لتكون التسعينات بداية فترة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أحييت من جديد إيديولوجية الاقتصاد الحر، فكان من نتائجها أن فرض نمط جديد من التعامل الاقتصادي والاجتماعي على كافة مجتمعات العالم و ككل الدول حديثة الاقتصاد تعرضت الجزائر جراء هذه التحولات المذكورة إلى تدهور أوضاع المجتمع الاجتماعية، فتزايدت نسبة البطالة وأنخفض المستوى المعيشي، ليكون ذلك بداية لانتهاج النظام النيوليبرالي الجديد، الذي منح القطاع الخاص روح المبادرة وفتح أبواب الاستثمار، ما يعنى إعادة هيكلة المؤسسات وخصصتها وهو ما نتج عنه تسريح أعداد معتبرة من العمال وتقليص فرص التوظيف التي أصبحت تخضع لشروط و مميزات يطلب ويشترط توفرها، و بذلك أضحى التشغيل مشكلا يؤرق السلطة وأفراد المجتمع الجزائري.

### 1- مفهوم البطالة:

"هي وضعية الإنسان صاحب المؤهلات للعمل، وليس صاحب المهنة بالضرورة الذي لا يجد عملا لنفسه في المجتمع"

(1)

### - مفهوم ظاهرة البطالة:

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت و تواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية، بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي وهي غالبا تنتج عن زيادة السكان و عن المشاكل الاقتصادية، وهي ظاهرة عالمية لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات متقدمة كانت أو نامية، وتحتل دراسة البطالة باهتمام العلماء والباحثين والسياسيين بالنظر لما لهذه الظاهرة من خصائص سواء من حيث حجمها أو تطورها، أو من حيث أسبابها والعوامل التي تؤدي إليها، و سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو سكانية أو تكنولوجية أو إدارية أو تنظيمية... إلخ أو النظر إلى أثارها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية . (2)

### 2- مفهوم التشغيل:

#### أ- المفهوم التقليدي:

بالمفهوم التقليدي التشغيل هو تمكين الشخص من الحصول على العمل و الاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل، التكوين.

#### ب- المفهوم الحديث:

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث أنه عكس البطالة، كما أنه لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل و ضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه و مؤهلاته، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية و حقه في الخدمات الاجتماعية وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل، وقد حدد Marc Olivier مفهوما دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها:

- استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد، وهذا مناسب لمنصب عمل وأيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل، وبالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن.

- استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية و حق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون.(3)

### 3- أهمية الشغل:

يقول سقراط : "البطالة هي أساس الفساد، لأنها تذهب الذهن وتضعف الصحة " وهنا تكمن أهمية التشغيل في حياة الفرد والمجتمع.

و قد حدد كل من Béthune et Ballard عدد من فوائد الشغل منها:

الحصول على المال، تقديم نشاط، تقديم خبرة نوعية يومية، تقديم بنية زمنية للحياة اليومية، توسيع التفاعل الاجتماعي وتقديم هوية داخل المجتمع.

أما depolos et sarchielli فقد أكد أن الشغل يساهم في بناء الوقت اليومي le temps quotidien ويساهم في بناء الهوية الاجتماعية، ويفرض على الإنسان أن يستثمر في سلسلة كاملة من الأنشطة. أما johada فيقدم خمس وظائف للشغل لدى الإنسان وهي:

1- تقاسم التجارب مع الآخرين وهذه العلاقات تربطه بالحقائق الاجتماعية، وتثري المعارف المهنية المتنوعة مع الأفراد.

2- تشكيل القواعد والمبادئ غير الرسمية وتقديم فرص للدخول إلى مجال أوسع من التجارب، والتي لا يمكن الوصول إليها بطرق أخرى.

3- الشغل يربط الأشخاص بأهداف.

4- الشغل هو المحدد لوضعية و هوية ومرتبة الفرد في المجتمع.

5- الشغل يحث على النشاط حيث يظهر القدرات والكفاءات لدى الفرد. (4)

و بفضلها يتحقق الاستقرار الاجتماعي الذي يعود بدوره على الأمن والسلام في المجتمع بالإضافة إلى:

- زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ويستمتع بها وذلك بزيادة القوى الإنتاجية.

- تأمين الفرد ضد العوز ودعم الثقة في المستقبل، وجعله فاعلاً في مجتمعه وهذا المعنى هو الذي يكمن وراء النصر

الخاص لحق العمل، والذي تتضمنه دساتير بعض البلدان.

- يعطي القيمة الاجتماعية للفرد وينمي فيه الإحساس بالانتماء ويبعده عن الانحرافات و يمهّد الطريق للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية، أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل. (5)

هذا عن الفرد أما عما يمكن أن يقدمه للدولة فنجد المصدر الأساسي لكل تقدم اجتماعي واقتصادي والعنصر الأساسي

لكل تراكم، فهو ضرورة و حاجة فردية واجتماعية لا بد من توفرها.

- التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة التامة

من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة. (6)

#### 4- أسباب إنتشار ظاهرة البطالة في الجزائر:

من سمات سوق الشغل الجزائري انتشار ظاهرة البطالة بجميع أنواعها، فالبطالة الصريحة بدأت تظهر عند تشبع

قطاعات المؤسسات الاقتصادية العمومية مع نهاية السبعينات ومع بداية الثمانينات عند تنامي الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد

الجزائري ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وتوقف الجهاز الحكومي على تعيين المتخرجين من الجامعات والمعاهد

وقيام المؤسسات الاقتصادية العمومية سنوات التسعينات بالتخلص من العمال سواء بالتقاعد المبكر أو المسبق أو بالتسريح

الجماعي، ظهرت البطالة بشكل مقلق في المجتمع الجزائري وخاصة لدى الطبقات الحاملة للشهادات العليا. (7)

ولأن البطالة ظاهرة عالمية يندر أن يخلو مجتمع من المجتمعات منها وهي تأخذ أشكالاً وأنواعاً متعددة منها ما هو

ظاهر ومنها ما هو مُتَّعٍ ولكل منهما أسبابها الظاهرة والخفية.

ولأنها من أهم المشاكل والعقبات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري أصبحت من القضايا الملحة؛ نظراً لأبعادها السلبية

وانعكاساتها الخطيرة على المجتمع، ولذلك قامت الحكومة الجزائرية انطلاقاً من برنامج الإنعاش الاقتصادي بوضع سياسة

للتشغيل تتضمن مجموعة من صيغ التشغيل والتكوين، وذلك اهتماماً منها بفئة الشباب وخاصة خريجي الجامعات. بالإضافة إلى

ذلك، عملت الحكومة على تسهيل إجراءات التمويل للنشاطات التجارية والصناعية، والمعتمدة من طرف الشباب، وذلك لتمكين

من نجاح هذه السياسة. و لاشك أن ظاهرة البطالة تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي، وقد تزايدت حدتها

في هذه الأونة الأخيرة. و بالتالي فإن البطالة في الجزائر تمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى

ظهورها، وتختلف البطالة من مجتمع لآخر بل يمكن القول أنها تختلف داخل المجتمع الواحد، من منطقة إلى أخرى ومن أهم

أسبابها:

### أ- الأسباب الاجتماعية:

- ارتفاع معدلات نمو السكان يحول دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج بالإضافة إلى العجز في استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل وهذا يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع.
- أساليب التنشئة الاجتماعية والتي لا يسعى فيها ولي الأمر أن ينمي في الطفل قيمة الاجتهاد والعمل والتي حينها يفتقد الطفل القدوة والمثل الصالح، بالإضافة إلى الثقافة الاجتماعية السائدة التي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة أو غير مقبولة اجتماعيا حتى ولو كانت بأجور غير منخفضة، مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل.
- التعليم ومستوياته، حيث يؤثر هذا الأخير في سوق العمل وذلك عندما لا تتناسب مستويات التعليم مع احتياجات سوق الشغل داخل الدولة أو عندما تكون غير مواتية للتطور التكنولوجي مقارنة بالدول المتقدمة.
- تراجع معدلات هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج مما أدى إلى تكديسها داخل الدولة وبالتالي عجز الاقتصاد المحلي على إستيعابها.
- البعد الطبقي حيث نجد أن هناك شريحة من المجتمع وهي في الغالب من الأثرياء والتي يوجد بها من لا يعبأ بالعمل. فنجد أن كل هذه الأبعاد تؤثر في ظهور مشكلة البطالة كما يتضح أن بعض الأفراد قد يرفضون العمل في بعض الوظائف أو المهن لأنها لا تتناسب ومستواهم الاجتماعي أو العلمي أو أنها لا تتناسب وتنشئته الاجتماعية وبالتالي تظهر لنا البطالة أو نوع من أشكال البطالة وهي ما يعرف بالبطالة الاختيارية.<sup>(8)</sup>

### ب- الأسباب الاقتصادية :

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية.
- إجلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية خاصة الصينية التي أصبحت حقيقة اليوم في سوق العمل الجزائري.
- ازدياد الاعتماد على أسلوب كثافة رأس المال على حساب الأيدي العاملة.
- إتباع سياسة التقشف نتيجة انخفاض مداخيل البترول في السنوات الأخيرة.
- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي بالإضافة إلى اكتفاء بعض المستثمرين بتشغيل أفراد عائلاتهم فقط .
- الاعتماد على الاستيراد وعدم السعي إلى التصنيع ونقل التكنولوجيا المتقدمة مما يؤدي إلى نقص فرص العمل.
- توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات، إضافة إلى استمرار كبار السن في العمل بعد بلوغهم سن التقاعد مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة.
- الرد على طالبي العمل بأن التوظيف قد توقف أو عدم وجود مناصب مالية أو قلة مناصب الشغل أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة أو اشتراط الإعفاء من الخدمة العسكرية.<sup>(9)</sup>
- تأثيرات الأزمة العالمية حيث أن من آثارها أن الملايين من العاملين وجدوا أنفسهم ضحية لهذه الأزمة وتسريحهم للحفاظ على توازن المؤسسة ونفادي الانهيار .
- الثورة التكنولوجية التي قلصت في ظاهرها عدد الوظائف وانتشار ثقافة البطاقات الممغنطة بالإضافة إلى المكننة المتطورة التي حلت مكان الإنسان.<sup>(10)</sup>

### ج- الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة الجزائرية:

- بما أن الجزائر بلد طاقوي تحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة، بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 96 % إلا أن انخفاض أسعار البترول أدى إلى تقليص انكماش اقتصادي في الجزائر بسبب تدهور الربح البترولي الشيء الذي أدى إلى الاستثمارات المحلية ومنه تقلصت مناصب العمل الجديدة .

إضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري الدولي والجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي، فهي مرتبطة بارتفاع وانخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي وهذا ما يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة. (11)

#### - النمو السكاني :

قد تتحول الزيادة السكانية إلى عبء حقيقي على التنمية عندما لا يتم استغلال الموارد المتاحة بما فيها قوة العمل بصورة صحيحة ومنطقية، حيث ينعكس أثرها على سوق العمل من خلال زيادة قوة العمل مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

لقد بلغ عدد سكان الجزائر 39,5 مليون نسمة منهم 70% من الشباب في الفاتح من جانفي 2015 مرتفعا بنسبة 2,15 % مقارنة بسنة 2013 و ذلك ما يعادل مليون مولود جديد، حسبما أفاد به الديوان الوطني للإحصائيات في تقريره السنوي حول النمو الديموغرافي.

ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى التزايد المعتبر في عدد المواليد الجدد الذي تجاوز للمرة الأولى سقف المليون حيث بلغ 1,014 مليون مولود في سنة 2014.

وارتفع أيضا عدد الوفيات ليصل إلى 174.000 وفاة سنة 2014 مقابل 168.000 وفاة سنة 2013 حسب التقرير .  
ليبلغ عدد سكان الجزائر 40,4 مليون نسمة في الفاتح جانفي 2016. (12)

#### - الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية:

تشمل العوامل التي تمكن للدولة أن تتدخل فيها وتؤثر عليها بشكل أو بآخر، وتتعلق في مجملها بالإختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية و للتوزيع السكاني الذي يتركز في مناطق الشمال، مما أحدث اختلالا في التوازنات الجهوية، وما نتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل بهذه المناطق، ومن بين هذه العوامل كذلك الجانب المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة .

#### - عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق:

هناك زيادة كبيرة في عرض خرجي المدارس و مراكز التكوين، المعاهد و الجامعات دون أن يقابلها طلب هذه الفئة مما يعني ضعف همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات التعليمية، وهكذا ابتعدت عن عدم الملائمة، مما يحول دون توافق العرض مع الطلب ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.

وقد سعت الجزائر خلال الخمس سنوات الأخيرة إلى تطبيق إستراتيجية جديدة من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي وإصلاح الجامعة والتوجه إلى نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه، في التكوين بجانبه الأكاديمي والتطبيقي وهو ما يوفر ارتباطا وانسجاما أكثر مع النشاط الاقتصادي الوطني ومتطلباته من جهة، ومع التطورات على المستوى الجهوي والدولي في الموضوع من جهة أخرى لإحداث تكامل أكبر من المؤسسات التعليمية والاقتصادية للوصول إلى أداء أفضل من حيث المردودية، خاصة المرتبطة بالعنصر البشري.

#### - البعد المكاني للسياسة السكانية:

مما لا شك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن التركيز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة. وما لا شك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة. وهو ما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية كالمجمعات الصناعية و الزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة، وعلى توفير مناصب شغل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى.

وهكذا ساهم قصور التوازن في التنمية الإقليمية و التوازنات الجهوية في خلق المزيد من الاختلال في سوق العمل و سوء استخدام الموارد البشرية المتاحة.

**الإختلالات الهيكلية:**

تعود مشكلة التشغيل و البطالة إلى تشابك الإختلالات الهيكلية في فترة الثمانينات من القرن الماضي و ما قبلها، وخاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية. الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة. فالأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاث عناصر أساسية و هي:

1- نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة. ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى.

2- انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض الحالات منذ سنوات، خصوصا أن حجم الإعانات يشكل إحدى السبل الناجعة لضمان استمراريتها لما يعنيه ذلك من مناصب عمل جديدة يمكن التخلص من حالة البطالة والعطل نتيجة لسوء تسيير الموارد المالية لهذه المشاريع. فقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت رؤوس الأموال إحدى العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح.

3- عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل باعتبار أن الأول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر منه النوعي، وبدون التكفل بمصير المتخرج، في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة. (13)

**5- الإجراءات الجديدة المتخذة من قبل الجزائر للتقليل من حدة البطالة:**

لقد صادقت الحكومة الجزائرية على مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة الذي احتوى على سبعة محاور تتمثل في:

- 1- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.
- 2- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل.
- 3- ترقية التكوين المؤهل لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني لتسيير الإدماج في عالم الشغل.
- 4- تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل.
- 5- إنشاء وتنصيب هيكل للتنسيق ما بين القطاعات.
- 6- متابعة آليات تسيير سوق العمل ومرآبتها وتقييمها.
- 7- ترقية تشغيل الشباب باستحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولانية بالإضافة إلى التشغيل المأجور من خلال جهاز دعم الإدماج المهني. (14)

**6- خصائص سوق الشغل في الجزائر :**

إن التطور المستمر للفئة السكانية القادرة على العمل، والنتائج الضعيفة للنمو الاقتصادي والتراجع في نسبة إنشاء مناصب شغل جديدة خلال التسعينات، قد سبب تفاقم الإختلالات في سوق العمل من خلال ارتفاع معدلات البطالة التي أثرت بشكل كبير على الملحقين الجدد بسوق العمل، وارتفاع الشغل المؤقت رغم تزايد النشاطات غير الرسمية التي كانت ملجأ معتبر لفئات اليد العاملة. (15)

كما أدى انخفاض البترول وارتفاع معدل نمو السكان واتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل إلى ظهور بوادر أزمة في سوق الشغل، حيث زادت حصة الشباب البطالين بما فيهم الحاصلين على شهادات والذين يمثلون جزء معتبر من عارض العمل، كما تميزت الأوساط الريفية بتفاقم الشغل المؤقت الذي يعتبر مميذا آخر للاختلال القائم في سوق العمل. ومن المظاهر التي أثرت على سوق العمل هو الازدياد المستمر لعدد البطالين في الجزائر نتيجة لغلق العديد من المؤسسات الاقتصادية التي مازالت البعض منها تمارس نشاطها إلى يومنا هذا لكن باتخاذ إجراءات تتعلق بالتقليص من

عدد عمالها، حتى تتمكن من استغلال مواردها بطريقة عقلانية، لأن ميزانية الدولة لم تعد تتكفل بالعجز التي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية العمومية، بالإضافة إلى التخلي عن الدور الاجتماعي التي كانت تمارسه العديد من المؤسسات العمومية والمتمثل أساسا في الاحتفاظ بنسبة كبيرة من العمال يعملون في بطالة مقنعة. (16)

بالإضافة إلى:

- عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات التشغيل.
- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائق أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات .
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع .
- ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.
- العزوف عن تلبية بعض عروض العمل لاسيما في المناطق المحرومة (الجنوب و الهضاب العليا).
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات.(17)

#### 7- واقع سوق الشغل في الجزائر:

بالنظر إلى واقع سوق الشغل نلاحظ أن الجزائر لا توظف العلم في الشغل، وذلك يتضح من خلال الجامعات التي أصبحت تقوم بتكديس الإطارات بدون معرفة الاحتياجات الحقيقية والتخصصات الدقيقة المطلوبة في سوق الشغل لدى القطاع العام و القطاع الخاص، وهذا ما يجعل المتخرجون من الجامعة لا يجدون من هم في حاجة إلى تخصصهم، وتحصيلهم العلمي لا فائدة تجدي منه. (18)

وعلى هذا الأساس تجد كثير من حاملي الشهادات الجامعية يعملون بكل وسعهم من أجل الظفر بمنصب شغل وتوظيف المعارف التي كسبوها من خلال دروسهم الجامعية. غير أن ذلك لا يتحقق لأن حجم الطلب عليهم قليل و توظيفهم في المسابقات المختلفة فيها معايير صعبة وغير مرضية لأكثرهم. وهذا ما يتضح جليا من خلال طلبات العمل المتراكمة على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل كلها ملفات الشباب الحاصلين على شهادات في التخصصات غير المطلوبة في سوق التشغيل بالجزائر، كعلم الاجتماع والحقوق وهو ما يتسبب في بقاء ملفات هؤلاء على مستوى الوكالة تنتظر لسنوات دون أن يعثر لهم على مناصب شاغرة أو عروض عمل، خاصة الحقوق والسوسولوجيا، وهو ما يجعل هؤلاء الشباب يفقدون الأمل في الحصول على وظيفة رغم كونهم خريجي جامعات، و يجدون أنفسهم مضطرين للقيام بدراسات تكميلية أخرى في التخصصات العملية والاقتصادية يضيفونها إلى تخصصهم في العلوم الإنسانية والاجتماعية حتى يتمكنوا من العثور على وظيفة، لأن التوجه الحالي للبلاد هو الانفتاح الاقتصادي ودخول الشركات الاقتصادية في العالم إلى الجزائر وفتح فروع لها وظهور شركات كبرى يوميا بالجزائر في مختلف المجالات مما يستدعي التركيز على التخصصات العملية والاقتصادية الجديدة، غير أن ما يحصل في الجامعة الجزائرية هو أنها مازالت تنتج المتخرجين في العلوم الاجتماعية والإنسانية بغزارة. (19)

وهذا قد يجعل الدولة الجزائرية ليست راضية عن بعض التخصصات المفتوحة في الجامعة الجزائرية وبالخصوص تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية. وبالتالي فإن المتخرجين في هذه التخصصات لا يساهمون في عملية التنمية خاصة مع سياسة الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق المنتهجة من طرف السلطة السياسية. للتنافس وغزو أسواق الدول النامية. فالعالم اليوم لم يعد مثل السابق، حيث بدخوله إلى عصر العولمة دخل عهدا جديدا، عهد الشراكة والسوق المفتوحة وحتمية فتح

الأسواق المحلية نحو الخارج. و عليه تشترط المؤسسات الخاصة الأجنبية والوطنية التي تعمل داخل التراب الوطني الإطارات الكفاءة والطاقات القادرة على الإبداع و التجديد المستمر، وهذا ما أدى إلى وجود نقص كبير في الطلب من طرف هذه الشركات والمؤسسات الاقتصادية على اليد العاملة الجامعية و عدم الاهتمام بها مما جعل التخصصات المطلوبة بكثرة في عروض العمل هي تخصصات التجارة والمالية والعلوم الاقتصادية والإعلام الآلي، الأشغال العمومية، وبعض الخدمات مثل الترتيب. (20) وفق هذا السياق نجد الاقتصاد العالمي في جوهره يعني الأسواق المفتوحة والمنافسة. أما الرابحون فهم تلك الشركات والدول التي تفهم المنافسة بشكل أفضل وتفهم أيضا كيفية تفادي الوقوع فريسة في يد القوى التي تنافسها بينما تستغل نقاط ضعف هؤلاء المنافسين وتعتبر الأخطاء شيئا مكلفا في هذه العملية، لأن الخطأ في هذا النوع من العمل يؤدي إلى حدوث إختلالات تمس أهم فئة في المجتمع الجزائري وهي فئة الجامعيين و خريجي المؤسسات العلمية. وهذا ما هو واقع في الجزائر، التي تعاني من وجود خلل يمس السياسات العامة والبرامج المنتهجة، فما ذنب الطالب الذي يحصل على شهادة البكالوريا وهو مسرور وفخور بها ويوجهه إلى شعبة أدبية وتخصص في العلوم الاجتماعية، ليجد في نهاية دراسته حقيقة تقول أنك أخطأت الاختيار في مسارك الجامعي وبالتالي مصيرك هو البطالة. (21)

### 8-التحديات التي تواجهها الجزائر في عملية التشغيل:

تواجه عملية التشغيل في الجزائر مجموعة من التحديات، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من المهمة، خاصة أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب الشغل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق والإفلاس، أو بسبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية، نتيجة المنافسة الحادة للشركات والمنتجات الأجنبية. كل هذا أمام استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي تخلى عن الدراسة مبكراً، حيث تنمو وتيرة السكان النشطين مقارنة بضعف النمو الاقتصادي.

### ومن أهم هذه التحديات التي تواجهها الجزائر:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف وعدم التوافق بين مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات التشغيل، مما يعني تكوين مزيداً من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائق أمام المستثمرين الجزائريين والأجانب.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات العالمية السريعة.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- ضعف روح المبادرة المقاولانية، لاسيما عند الشباب.
- العامل الاجتماعي والثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور لأنه في المعتقد أكثر ضمانا.
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات .
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا). (22)

- العمل غير المنظم أو ما يعرف بـ *L'Economie Informels* الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة. هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، وذلك في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية، من جهة. وفي ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل والعمل المؤقت، من جهة أخرى.

- عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل، مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب. إلى جانب عدم الانسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، والتشغيل، مما يعرقل الجهود المعتبرة التي تم القيام بها من أجل التقليل من هذه الظاهرة .

- الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، وتعاطي المخدرات، والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب. (23)

### 9- نتائج سياسات التشغيل في الجزائر:

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر نتائج إيجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:

- تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين (2001-2004) الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة، وانطلاق عدة ورشات، والتي تُرجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية.

- تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مستت الهضاب العليا والجنوب، والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية.

- تحسين مستوى الاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي.

- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة ما بين (1999-2007) بتكلفة مالية تقدر بـ 150 مليار دينار جزائري.

- النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة.

وبالنسبة لمعدل البطالة في الجزائر، فقد كان للسياسات الدور الكبير في هبوط معدلها إذ نرى تراجعاً في معدل البطالة كما هو

### جدول يمثل تطور نسبة البطالة (1999-2016)

مبين في الجدول التالي:

السنوات	نسبة البطالة
1999	29,3 %
2001	27,3 %
2004	17,3 %
2005	15,3 %
2006	12,3 %
2007	11,8 %
2010	10,0 %
2015	11,29 %
2016	9,9 %

المصدر: الديوان الوطني لإحصاء

وحسب نفس المصدر أنه تم تسجيل انخفاض في نسبة البطالة بتراجع ملحوظ حيث من 11,29 % في شهر سبتمبر 2015 إلى 9,9 % في شهر أفريل 2016 .

و قد جاء في نفس التقرير أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 2016 قد قدر بـ مليون و ثمانية وتسعون ألف بطل، مع العلم أن هناك استقرار عند فئة النساء قدرت بـ 16,5 % أما عند الرجال فقد انخفضت النسبة من 9,9 % إلى 8,2 % . و أن البطالة في الجزائر ستستقر في 10,4 % سنة 2017 في الجزائر. (24)

#### تحليل نتائج التحقيق حول التشغيل و البطالة المنجز من قبل الديوان الوطني للإحصاء

	أفريل 2016	سبتمبر 2015	
عدد السكان المشغلين	10. 895 .000	10 ,495.000	+301 ,000 (+2 .84 %)
مخزون البطالين	1 .198 .000	1 ,337 ,000	- 139 ,000
نسبة البطالة	9 ,9 %	11 ,29 %	- 1 .3 %
نسبة البطالة عند الشباب ( من 16 إلى 24 )	24 ,7 %	29 .9 %	- 5 .5 %
نسبة البطالة عند أصحاب شهادات التعليم العالي	13 .2 %	14 ,1 %	- 0 ,9 %

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

#### الخاتمة:

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي أنتجتها جملة من العوامل الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، وجعلتها تنتهج مسلكا خطيرا قيد طاقات الشباب، هذه الفئة التي تعتبر العمود الفقري للقوى البشرية في أي مجتمع، وهكذا شكلت البطالة الوعاء الذي فاضت جوانبه، فتعددت آثاره السلبية وذلك رغم الإصلاحات التي تتبناها الدول ومنهم الدولة الجزائرية التي عملت على تبني سياسات تنموية ووضعت برامج تشغيل رصدت لها أموال طائلة للخروج من مأزق البطالة والحد من انتشارها، إلا أن النتائج تبقى غير كافية وبالتالي توجب الانتباه والإسراع في العمل على إيجاد إستراتيجيات يمكن من خلالها مواجهة هذه الظاهرة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها خاصة التي أصبحت تؤثر في مجتمعنا بشكل ملحوظ ومخيف في نفس الوقت أهمها انتشار الجريمة بأنواعها.

وعليه أصبح من الضروري اتخاذ بعض التدابير أهمها:

- ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل.
- زيادة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتي من شأنها استقطاب عدد كبير من اليد العاملة.
- خلق قاعدة معلوماتية للوظائف المطروحة والباحثين عنها يتم تحديثها يوميا، وتكون متاحة من خلال شبكة الإنترنت أو عن طريق دليل أسبوعي يوزع بمقابل مادي رمزي.
- تحسين مناخ الاستثمار وضرورة التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل.
- العمل على تشجيع التعليم الفني المهني لكلا الجنسين وبيان أهميته في تنمية المهارات والقدرات البشرية المعرفية والتقنية للعمالة وسيكون له دور هام في تجهيز العمالة لمواجهة التغيرات الهيكلية والتحول التي طرأت على طلب اليد العاملة في سوق العمل.

## الهوامش:

- 1- فريديريك معتوق: معجم العلوم الاجتماعية ( إنجليزي -فرنسي-عربي)،مراجعة محمد ديس، أكاديمية بيروت، لبنان، 2001، ص 450 .
- 2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: أزمات الشباب والبطالة، دار التعليم الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2015، ص18
- 3- ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب: البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010 ، ص 37 .
- 4- Martine roques Mardaga, -sortir du chômage-,paris,France,1995,p 31
- 5- شتلة مختار: أثر التكنولوجيا و انعكاسها على التشغيل في ضل التحولات إلى اقتصاد السوق -حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2005-2006، ص110.
- 6- مكتب العمل الدولي، جنيف، ترجمة جمال البناء، العمالة والتنمية الاقتصادية، الدار القومية، القاهرة، سنة 1966، ص 65 .
- 7- مدني بن شهرة: الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ( التجربة الجزائرية )، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2009 ، ص 204 .
- 8- محمد سليمان الضبعان: دراسة عن البطالة، مقال اجتماعي. نقلا عن :  
[Http:// forum.el-wlid.com/t68209.htm](http://forum.el-wlid.com/t68209.htm)
- 9- هاشمي بريقل: مقال عن البطالة و أثرها على الفرد والمجتمع، مجلة جبل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، جامعة تيارت، الجزائر، ص 141. نقلا عن : <http://jilrc.com> (بتصرف)
- 10 - يوسفى كريمة: سياسة التشغيل في الجزائر -الواقع والتحديات-  
نقلا عن : <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uplo>
- 11-مدني بن شهرة:الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)،دارالحامد،الأردن،2008،ص252-253.
- 12- الديوان الوطني لإحصاء نقلا عن :  
<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150328/3513.html>
- 13 - ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمان:مرجع سابق،ص.254،255.
- 14 - نبذة وجيزة عن مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي الجزائرية على الموقع: [www\\_mtess.gov.dz/mtssuar-N/index.htm](http://www.mtess.gov.dz/mtssuar-N/index.htm)
- 15- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، الدورة العامة 21ديسمبر 2002، ص 100 .
- 16- قصاب سعديّة : إختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990- 2004 ،أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2007 ،ص110.
- 17- وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، ملف صحفي، 2008  
نقلا عن : [www.mtess.gov.dz/mtss.\\_fr\\_N/index.htm](http://www.mtess.gov.dz/mtss._fr_N/index.htm)
- 18- عمّار بوحوش: نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص 142.

- 19- ليلي شرفاوي: مدير التشغيل بوزارة العمل الوطنية من ملفات تشغيل الشباب" نقلا عن:  
(<http://www.ahlabaht.com/6531231209> 2009
- 20 - جون نايبسيت: من الدولة القومية إلى الشبكات"، دراسات مترجمة، إعادة التفكير في المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004م، ص 266.
- 21- آل ريس و جاك تروت: " التركيز في عالم مبهم"، دراسات مترجمة، إعادة التفكير في المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004م، ص 219.
- 22- منتديات ملتقى الموظف الجزائري، البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر نقلا عن:  
[ixzz3qFT9G5zh#http://www.mouwazaf-dz.com/t1218-topic](http://www.mouwazaf-dz.com/t1218-topic)
- 23- أحمد قايد نور الدين: السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر (بتصرف) نقلا عن:  
<http://rcweb.luedld.net/rc11/A1107.pdf>
- 24- الديوان الوطني للإحصاء.

